التفسير والتأويل

عبد الجليل الميساوي

تعريف

التفسير في اللّغة هو مطلق الكشف والإظهار والتوضيح، والبيان، والشرح لما قد يكون في الكلام، أو في المواقف والتصرّفات والظواهر، من لبس أو غموض أو احتمال لأكثر من معنى وأكثر من دلالة بحيث يكون عمل المفسّر والشارح أن يوفّر من المعطيات الذهنيّة التي يستمدّها من بنية النّصّ أو من خارجها ما يزيل به ذلك الغموض ويرفع اللّبس أو يرجّح أحد الاحتمالات المتواردة على النّصّ، أو الموقف، أو الظاهرة.

ولفظ التفسير يفيد تلك المعاني جميعها بصيغة الفعل الثلاثي المجرّد (فَسَرَ فَسْرًا) أو بصغة الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف (فسّر تفسيرا) غير أنّ بعض المعجميين فرّقوا بين الصيغتين، فقالوا بأنّ الفَسْرَ هو الكشف الحسّيّ ذو الطبيعة المادّية ويكون بإزالة الغشاء أو الغطاء أو الحجاب الذي يخفي الشيئ المراد كشفه، بينما يكون التفسير لبيان المعاني الذهنيّة وكَشف المدركات العقليّة، وتوضيح المفاهيم والدّلالات التي تتضمّنها الجمل والكلمات أو تحتملها المواقف، والظواهر، والتصرّفات.

على هذا الأساس يمكن أن يتناول التفسير النصوص المنطوقة والمكتوبة، كما يمكن أن يتناول الظواهر، والأحداث، والمواقف، والتصرّفات، والحقائق

(*) عبد الجليل الميساوي ماجستير في الحضارة الإسلامية متفقد أول للتعليم الثانوي - متقاعد.

العلميّة، والمهارات والممارسات العمليّة، مثلما يتناول الرؤى والأحلام، والأحوال النفسيّة ... الخ.

وفي جميع ذلك يأتي التفسير والتأويل بمعنى واحد وتكون له ميادين مختلفة ومتعدّدة، فهناك التفسير الدّيني المتعلّق بالكشف عن معاني الوحي الوارد في الكتب المقدّسة، وهناك التفسير الأدبي، والتفسير العلمي، والتفسير القانوني ... الخ.

ولا يختلف إثنان في أنّ لكلّ مجال من مجالات التفسير والتأويل أصوله وتقنياته وقواعده وآلياته وأساليبه المتميّزة التي يمارس وفقها، فتفسير الحقيقة العلميّة يكون بتأكيد اندراجها في غيرها من الحقائق والظواهر البديهية المعلومة. والكشف عن السنن والقوانين والظروف اللاّزم توفّرها لتولّد الظاهرة موضوع البحث أو تعطيلها والتحكّم فيها. بينما يكون تفسير المواقف والتصرّفات بالكشف عن العوامل المؤثّرة فيها والمحددة لطبيعتها أو بيان النتائج الممكن ترتّبها عنها، أو بهما معا.

أمّا تفسير النصوص بجميع أصنافها فيكون بتفكيك بنية النّص، وتحليلها، وتفهّم دلالات ألفاظه بذكر مرادف اللّفظ إذا كان أشهر لدى المخاطبين من اللّفظ المستعمل في النّصّ، وقد يكون بإبراز الصيغ البلاغيّة، والأساليب الفنّية المعتمدة في النّصّ إلى غير ذلك، ممّا يجعل المعنى ميسور الإدراك، سهل التّصوّر، واضح الدلالة في ذهن قارئ النّصّ أو المخاطبين به.

أمّا في الاصطلاح الإسلامي فالتفسير اسم علَمٍ على العِلْمِ الذي تدرك به معاني القرآن الكريم وتستخرج بواسطته القيم والتعاليم والأحكام الشرعية والحكم من آيات الذكر الحكيم، ومن ثمّ فقد ميّزت أدبيات المدوّنة الإسلميّة بين الشرح والتفسير فجعلت التفسير لنصوص القرآن، ليكون الشرح عامّا في بيان ما سواها من النصوص. فتوضيح نصوص الحديث النبويّ شرح للسّنّة، وبيان آيات القرآن تفسير. وبيان نصوص الأدب واللّغة والفقه والعقيدة والفلسفة جميعها شروح أو تحليل، ترفض الأدبيات الإسلاميّة الوسيطة أن يسمّى شيئ منها تفسيرا، ابتداء من التفاسير الفلسفيّة المتمثّلة في الشروح المختلفة التي كتبها الفلاسفة المسلمون

حول فلسفة أرسطو أو غيره من فلاسفة اليونان، ثمّ جاءت شروح الشروح في الفقه واللّغة والنّحو فسمّوها محشّيات. ضنّا منهم بكلمة تفسير حتّى تظلّ خاصّة بالشروح القرآنيّة ولا تنصرف إلى شيء سواها فتفقد ما أسبغوا عليها من قداسة هي في الحقيقة للقرآن ذاته، ولا يمكن أن تتجاوزه إلى شيئ من تفسيره مهما علا شأن المفسّر الذي أنتجه، فليس التفسير إلاّ إنجازا تاريخيّا أنتجه الفكر البشري.

طبيعة الحركة التفسيرية :

من أبرز مشكلات الثقافة العربيّة الإسلاميّة أنّ أكثر الدراسات التي أرّخت لها من الدّاخل تعاملت مع جلّ علومها الإنسانيّة _ إن لم أقل كلّها _ على أساس أنّها علوم إسلاميّة المنشإ، وتجاهلت تماما ما كان سائدا قبلها من نظائرها في الديانات السابقة: السماويّة منها والوضعيّة فعلم الكلام علم إسلاميّ صرف، وقضاياه وإشكالياته الكبرى : من توحيد، وقضاء وقدر، وجبر واختيار، هي مشاغل داخلية. وعلم التفسير علم إسلامي النشأة، وقل مثل ذلك في مباحث اللّغة نحوا وصرفا وبلاغة، وإعجازا، فلا أعرف أنّ باحثا أو مؤرّخا للثقافة العربيّة الإسلاميّة اتّجه إلى تفحّص ما سبق نشأة هذا العلم أو ذاك، وما اكتنفه من بواعث ومؤثّرات أملتها ما عرفته الحياة الفكريّة من مثاقفة أو ما تقتضيه طبيعة التطوّر من سنن وقوانين.

ومن جملة العلوم الإنسانيّة التفسير والتأويل، ومسارهما في الديانات السابقة عن الإسلام، وعن نشأة الثقافة الإسلاميّة، ولتبيّن الأصول التي قام عليها عند أصحاب هذه الديانات. وكيف كانت مناهجهم في تفسير كتبهم المقدّسة. لالإثبات أنّ تفسير القرآن عند المسلمين تأثر بشيء من تلك المناهج أو اقتبس منها، وإنّما لليقين بأنّ طبيعة العقائد والديانات واحدة، وأنّ الحياة الدّينيّة تسير على وتيرة متشابهة، وعلى نواميس متماثلة تنجم عنها ظواهر متقاربة، وأنّ مسيرة التفسير والتأويل في الديانات القديمة من الفرعونيّة والبابليّة إلى البوذيّة والكونفوشيوسيّة إلى

اليهوديّة والمسيحيّة. **فجميع تلك الديانات قد شهدت فترات من التهيّب والخشية والتحرّج من التأويل وتفسير المقدّس بغير المقدّس، ثمّ استنفد التفسير أدواته فأصبح التأويل هو الوسيلة للتعامل مع النّصوص المقدّسة، والحلّ الذي لا بديل عنه.**

وليس القرآن إلاّ وحيا إلاهيا ونصوصا مقدّسة أنزلت لتنظيم حياة النّاس في شتّى أوضاعها ومجالاتها، وفي مختلف ازمانها وأماكنها ممّا يجعله بحاجة دائمة للبيان والتوضيح والتفسير والتأويل، ويمنع أن يكون له تفسير واحد نهائيّ، بل إنّ التفسير نفسه متى تقادم به الزمن أو تغيّرت من حوله الظروف أصبح في حاجة للتفسير حتّى يتجدّد فيكون ملائما لمعطيات الواقع مسايرا لمتطلبات اللّحظة الراهنة يمكن تنزيله بيسر في واقع الحياة، وحتّى يكون مستجيبا لمشاغل الوقت بما يوفّره لها من حلول عمليّة ناجعة تسهم في ردّ التحدّيات القائمة والمتوقّعة. **فكيف نشأ تفسير القرآن في الثقافة الإسلاميّة ؟ وكيف تطوّر عبر التّاريخ؟ وكيف ينبغي أن يكون اليوم وغدا حتّى يكون تفسيرا مواكبا** يساعد على تنزيل تعاليم القرآن في حياة الناس، بعيدا عن التعسّف في الفهم، وعن الاكتفاء بالجاهز، وإخضاع الحياة الراهنة والمتغيّرة باستمرار لفهوم سابقة أنتجت في ظروف مختلفة جذريا عن ظروف الناس اليوم، وغدا.

من البيان إلى التفسير والتأويل

نزل القرآن بلغة العرب الذين أنزل فيهم، فكان الجيل الأوّل من المسلمين، وكذلك الذين عاصروا نزوله من غير المسلمين يفهمونه على وجوهه المناسبة لحياتهم وواقعهم ـ وليس كما شاع أنّهم يفهمونه على حقيقته ـ ويدركون مقاصده ومعانيه فهما إجماليا بسيطا خاليا من اللّبس والتعقيد، بعيدا عن الترف الفكري، وعن التنظير المجرّد، وعن الجدل المفضي إلى أدلجة الخطاب وتحريف الكلام عن مراده أو تحميله من المواقف

والأنظار ما لا يحتمله، إلاّ ما ندر من بعض المعاني الدقيقة والقضايا العقديّة المعقّدة الغامضة التي كان المؤمنون يلجؤون فيها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليوضّح لهم ما خفي عنهم من مراميها وما غاب عنهم من مقاصدها. وكان غير المؤمنين من أهل الكتاب والمشركين والمنافقين يتخذونها مادّة للخصومة والجدل يتأوّلون نصوصها وكلماتها ليتّخذوا منها مبرّرات للتكذيب، وأدلّة للرّفض والعناد يتأوّلون نصوصها وكلماتها حتّى تكون لهم منها أدلّة وهميّة لتوجيه شتّى النعوت والاتّهامات للنّبيّ ودعوته، وهذا هو السلوك الذي ندّد به القرآن في قول الله تعالى : "**وأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلاّ الله**"تلك الآية التي أدلجتها الصراعات المذهبيّة فيما بعد، فحاولت بعض التيّارات أن تجعل منها حجّة على منع التأويل مطلقا واتهام المؤولين، والحال أنّها لا تحمل أكثر من التنديد بمجانبة الموضوعيّة في التعامل مع النصوص القرآنيّة، وتأويلها لأغراض غير علميّة ولغير طلب الحقيقة، وسنعود إلى هذه الآية في مكان لاحق من هذا البحث.

وعلى العموم فلو لم يكن القرآن مفهوما من تلقاء نفسه لمعاصري نزوله ما كان هناك معنى لوصفه بأنّه قرآن عربيّ مبين، ولكونه عربيّا مبيّنا لم يكن بمسلمي الجيل الأوّل حاجة إلى تفسيره لهم لمساعدتهم على فهم معانيه وتعاليمه. ولم يكونوا بحاجة إليه لإفهام غيرهم من العرب ممّن أسلموا، أو ممّن أبوا الدخول في الإسلام. بل إنّ ما كان يقوم به النّبيّ نفسه من ضروب التوضيح والبيان بواسطة القول أو الفعل والتطبيق لم يكن تفسيرا ولا يصحّ أن يطلق عليه اسم التفسير بمفهومه الاصطلاحي الذي تبلور فيما بعد، وتداولته الأدبيات الإسلاميّة في العصور اللاّحقة. ، إنّما كان ذلك منه مجرّد بيان، لأنّ التفسير كما تحدّدت دلالاته ووظائفه في المراحل التالية يحتاج فيه المفسّر إلى إقامة دليل ما _ نقليّا كان أو لغويّا أو عقليا _ لتأكيد صحّة ما ذهب إليه من فهم، وما كان النبيّ في جميع ما بيّنه مطالبا بشيء من ذلك وإنّما يتقبّل المؤمنون بياناته تقبّلا تسليميّا لإيمانهم بأنّه معصوم عن الخطإ، وأنّه لا ينطق عن الهوى، ولا

يفعل إلاّ حقّا، ولا يقول إلاّ صدقا. وقد جاء القرآن نفسه مؤكّدا أنّ وظيفة النبيّ هي التبليغ والبيان ولم يسمّ شيئا من ذلك تفسيرا أوتأويلا، ومن ذلك قول الله تعالى : " **وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للنّاس مانزّل إليهم** "

وعلى ذلك يكون من التّعسّف ومن الدعاوى التي لا برهان على صحّتها القول بأنّ التفسير نشأ في العهد النبوي، وأنّ النبيّ كان أوّل المفسّرين للقرآن، وإنّما الصواب القول بأنّ التفسير نشأ وتأكّدت الحاجه إليه بعد وفاة النبيّ مباشرة. فقد احتاج بعض الناس إلى فهم ما أشكل عليهم فهمه من معاني هذه الآية أو تلك من آي القرآن الكريم، ولم يجدوا لهم مرجعا يعودون إليه غير القرّاء والفقهاء من الصحابة فكانوا يسألونهم، وكان السائلون والمجيبون جميعا يعلمون أنْ لا أحد بعد النبيّ معصوم عن الخطإ والوهم، ويؤمنون بأنّ من يتولّى بعد النّبيّ مهمّة توضيح معاني القرآن _ قليلا أو كثيرا _ يحتاج إلى إقامة الدّليل المقنع بسلامة فهمه. ولا دليل أكثر إقناعا من النقل عن النبيّ نفسه، فكانت رواية الحديث والسنّة النبويّة، وكانت رواية أسباب النزول ومناسباته، وكانت رواية أشعار العرب والاستناد إلى لغتهم التي هي لغة القرآن، فإذا قال أحدهم شيئا من فهمه الشخصي أعقبه بقوله " والله أعلم". وقد كان التفسير في بداية نشأته مقتصرا على بعض الآيات التي تكون موضوع سؤال السائلين، ثمّ تزايدت الأسئلة وتوسّع التفسير بمرور الزمن ليشمل القرآن كلّه، واشتهر بعض الصحابة وعرفوا بالتفسير فقصدهم النّاس، وتجاوز التفسير حدود الإجابة عن سؤال بعينه ليتحوّل إلى حلقات علم تعقد لغاية التعليم وتفسير القرآن لطالبيه.

وقد استمرّ التفسير زمنا غير قليل مرتبطا بالنقل والرواية ثمّ بدأ تأسيس العلوم المساعدة على فهم القرآن، فبدأ التفسير يستقلّ بنفسه ويتجاوز حدود الرواية والنقل اللذين استنفدا عطاءهما أو كادا، وبدأت وسائل التفسير تتنوّع وتتشعّب من اعتماد قواعد اللّغة من نحو وصرف إلى استخدام الأسلوبيّة المتمثّلة في القواعد البلاغيّة من بيان، ومعاني،

وحقيقة ومجاز وكناية، إلى الاهتمام بغريب القرآن، إلى معرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه، إضافة إلى توسّع الرواية والنقل ليشملا أخبار الأمم الغابرة واعتماد مأثورات التابعين وأقوالهم، وقراءات المقرئين، فكان للتفسير من كلّ ذلك آليات جديدة لم تكن معتمدة، أفضت إلى ظهور سلسلة متوالية الحلقات من التطوّر المطّرد في مناهج التفسير باعتبار أنّ إضافة أيّة وسيلة جديدة هو نتيجة لاستنفاد الوسائل المعتمدة قبلها طاقتها التفسيريّة وتقلّص قدرتها على تلبية مشاغل الوقت وعلى عطاء الجديد وإضافة المبتكر.

باعتماد هذه الوسائل والآليات الجديدة صار للعقل حضوره في تفسير القرآن بدرجات متفاوتة وآخذة في التنامي ابتداء من ترجيح الأقوال المتعارضة، أو تفضيل وسيلة تفسيريّة على أخرى، وقبول وسيلة ورفض أخرى، فقد أصبح الاختلاف ممكنا، على عكس المراحل الأولى التي كان فيها التفسير يعتمد على النقل الصِّرف والرواية البحتة، فقد كان الخلاف فيها يسيرا ومجال الاختلاف ضيقا. ثمّ بدأت النقل النوعيّة تتوالى وكلّما حدثت نقلة نوعيّة انفتح معها باب جديد للاختلاف الذي يبلغ أحيانا حدّ الإدانة والإقصاء وتبادل التهم حول أيّة وسيلة تضاف إلى مناهج التفسير السائدة ما بين المؤيّدين لاعتمادها ومعارضيها، وممّا كرّس الإقصاء وحدّة الخلافات أنّ العقليّة العربيّة الإسلاميّة لم تكن وقتذاك قد دربَتْ على أساليب البحث العلمي، وأنّ المرونة العقليّة التي أراد النبيّ أن يرسيها في الأذهان من خلال مواقفه في الحكم بين المختلفين من أصحابه، إذ كان يقول لكلّ واحد من المختلفيْن " أصبت السنّة " أو "أصبت الحقّ " سواء كان اختلافهما في الفهم أو في التطبيق هذه المرونة العقليّة وهذه التعدّديّة في الفهم لم تكونا قد استقرّتا في أذهان العرب والمسلمين بعد.

إضافة إلى ذلك فإنّ التساؤلات العقديّة والفكريّة والتطبيقيّة ما فتئت تتزايد يوما بعد يوم بسبب ما يجدّ في كلّ حين من قضايا ومواقف وأحداث لم تكن نظائرها قد وجدت من قبل، ممّا ترتّبت عنه إشكالات في الفهم أو في التطبيق لم تكن قائمة من قبل فتولّدت عنها الحاجة إلى ضروب من الفهم وإلى مناهج في التفسير لم تكن مطلوبة في المراحل

السابقة وبذلك تنوّعت مناهج التفسير وأساليب التعامل مع النّصّ القرآني وبدأت تتدرّج نحو التأويل.

ثنائيّة التفسير والتأويل

قد لا يكون كافيا للوفاء بالغرض من البحث في مسألة التفسير والتأويل في الفكر الإسلامي أن نتحدث عنهما من خلال كتب التفسير وما أنتجه المفسّرون عبر العصور، ذلك أنّ البحث الشامل والضافي في هذه المسألة إنّما يكون من خلال مرجعيتين متكاملتين :

1 - مدوّنات التفسير المباشر المتمثلة فيما أنتجه المفسّرون عبر العصور الإسلاميّة على اختلاف مذاهبهم ومناهجهم في التعامل مع النصوص القرآنيّة معالجة شاملة تستوعب كلّ آيات القرآن الكريم وسوره بصورة مسترسلة خالية من أيّ شكل من أشكال الانتقاء والتي تعامل فيها المفسّرون مع نصوص القرآن فهما وتفهيما.

2 - مدوّنات الفكر الإسلامي على اختلاف مواضيعها ومجالاتها باعتبار أنّ ما فيها من توجّهات عقديّة ومواقف فكريّة ماهي في حقيقتها إلاّ خلاصة فهوم وقناعات مستمدّة من نصوص القرآن وتعاليمه، ونتيجة سلوك منهج متميّز في التعامل مع القرآن وفهم نصوصه ممّا جعل هذه المدوّنات كلّها لا تعدو صورا غير مباشرة من التفسير والتأويل لها تأثير قويّ ومباشر في توجيه حركة التفسير والتأويل، وتأثّر واضح بها. فالمقالات الكلاميّة، والمذاهب التشريعيّة والفقهيّة، والتنظيمات الإداريّة والسياسيّة ليست في النهاية سوى نتاج لمناهج التفسير والتأويل ولأنماط من التعامل مع تعاليم القرآن، وتطبيقات عمليّة لفهوم مختلفة لنصوصه، وبالتّالي فهي جميعها عبارة عن تفسير وتأويل قطاعيين يقتطع كلّ منها الآيات المتعلّقة بمجال أو قطاع محدّد من مجالات الحياة وقطاعاتها. فالمتكلّم يهتمّ بآيات العقيدة ويكتفي بالتعامل معها دون سواها، والفقيه ينتقي آيات الأحكام وأصول التشريع، وقل مثل ذلك في المتصوّفة، والوعّاظ، ومحترفي الجدل المذهبي، ودعاة التمسّك

بالنقل والمأثور والاكتفاء بالجاهز، بل أكاد أقول : إنّ التيّارات الأدبيّة نفسها لم يستطع أيّ منها أن يتحرّر من التزام مسلك ينسجم مع تيار ديني نقلي أو عقلي محدد، أو الثورة على واقع ديني معيّن، فما شعر أبي نواس، وأبي العتاهية، وأبي العلاء المعرّي، وجلال الدّين الرّومي، وكثير غيرهم سوى مواقف وتيّارات لها وجهات نظر مختلفة في الدّين والحياة وتعاليم القرآن.

هذا النوع من التعامل مع التفسير والتأويل يفضي بنا إلى جملة من النتائج، منها أنّ المسلمين كانوا ينظرون إلى التفسير والتأويل على أساس أنّهما مجرّد نتاج جهد بشري وخلاصة فهوم عقلية ونشاط ذهني، ليست لهما أيّة قداسة تُلْزِمُ الأجيال اللاّحقة بتقمّص فهوم أسلافهم ومواقفهم، **وأنّ ظاهرة تقديس فهوم السلف والتزام مواقفهم، إنّما كانت نتيجة عصور الانحطاط وغلق باب الاجتهاد**، ومنها كذلك أنّ الصراع الدائر عبر عصور طويلة بين التفسير والتأويل لم يكن ظاهرة خاصّة بالفكر الإسلامي والثقافة الإسلاميّة، وإنّما هي مواجهة تاريخيّة شهدتها جميع الديانات السابقة عن الإسلام : السماويّة منها وغير السماويّة، فقد كان البحث في أصول العقائد والأديان والتعامل مع التراث الدّيني والنصوص المقدّسة في كلّ أمّة أو ملّة يعتمد على مرجعيتين لا ثالثة لهما. فإمّا هو يعتمد الرواية والنقل، وإمّا هو يستند إلى التفهّم والتدبّر وإعمال العقل. وفي جميع الدّيانات كان لكلّ مرجعيّة أنصارها ومعارضوها، فلم يخلُ دين من دعاة للنقل والاكتفاء بالجاهز يعارضون استعمال العقل في أمور الدّين : عقيدة، وعبادة، وشريعة، وقيما أخلاقيّة، ويرون أنّ الدّين برمّته لا يكون إلاّ تقاليد موروثة يقع تناقلها كما هي دون تعديل أو تهذيب، ودون إضافة أو تشذيب، ومن ثمّ يرفضون كلّ تفهّم وكلّ نظر عقلي، شعارهم " آمن ثمّ فكّرْ "

ولم تخلُ ديانة أيضا من أنصار للعقل يدعون إلى التفهّم والتدبّر، ويرون أنّ للدّين ثوابت لا بدّ من احترامها وضمان دوامها واستمرارها، وأنّ له متغيّرات تتحتّم مراعاة خصوصياتها، وتأويل كلّ نصّ لا ينسجم معها ولا يستجيب لطبيعة التغيّر والتجدّد فيها، ويؤكّدون أنّ **الإساءة إلى**

الدّين والفكر والحضارة جميعها إنّما تتأتّى من محاولة تثبيت المتغيّرات مثلما تتأتّى من تغيير الثوابت ومن ثمّ فقد كان للتفسير والتأويل حضورهما المكثّف في جميع الدّيانات السابقة عن الإسلام فقد شهدت الدّيانتان اليهوديّة والمسيحيّة كليهما صراعات حادّة بين التفسير والتأويل كما شهدت الديانات الشرقيّة ذلك أيضا من الفرعونيّة إلى البوذيّة إلى الكونفوشيوسيّة والبرهمية ... الخ.

وإنّ ما ظهر في الثقافة الإسلاميّة عبر عصورها الطويلة من صراع بين النقل والعقل، بين التفسير والتأويل، بين القديم والجديد، بين التراث والحداثة لم يكن بدعا بين الثقافات الدّينيّة والحضارات البشريّة، ذلك أنّ قداسة الدّين _ أيّ دين _ تقتضي التّحرّج الدّيني، وتمنع الجرأة على القول في الدّين بالرّأي الفردي، وتفرض الاقتصاد في استخدام العقل، وفلسفة العقائد والعبادات، حتّى يبقى الدّين في متناول جميع المؤمنين به اعتقادا وجدانيّا بسيطا لا يبتعد بالإيمان عن منابعه الأولى وعن طبيعته البسيطة الخالية من التعقيد ومن طلب البرهنة والتعليل الذي هو أخصّ خصوصيات النخبة، لا يستطيع عامّة المؤمنين النهوض بمهمّته.

فالمسألة إذن ليست مسألة حَجْرٍ على العقل بقدر ماهي رفع للقداسة عن نتاج العقل البشري ومنع من تحويله إلى دين تحمل الأجيال اللاّحقة على اعتناقه والتزامه. فليفكّر العقل المسلم كما يشاء، ولكن ليبقى تفكيره رأيا بشريّا يحتمل الخطأ والصّواب، ويقبل الإضافة، والنّقض والاعتراض، وذلك ما عناه القرآن نفسه في قول اللّه تعالى : "**وما يعلم تأويله إلاّ اللّه**" تلك الآية التي حمّلها التمذهب ما لا تحتمله، فحاول البعض أن يتّخذ منها دليلا شرعيا على منع التأويل وتحريمه، بينما هي بريئة من ذلك كلّ البراءة ولا تعني أكثر من رفع القداسة واليقين عن تأويلات المفسّرين والفقهاء والمتكلّمين واعتبارها مجرّد فهوم بشريّة ظنّية، لا يجيز الإسلام إلزام النّاس بها، وحملهم على اعتناقها حتّى تحلّ فيهم محلّ العقائد الدّنيّة، وذلك ما رام الوصول إليه المذهب الظاهري من منع التعبّد بما هو ظنّيّ، وهو نفسه ما يطمح إليه الفكر

الإنساني الحديث الذي يدعو إلى منح العقل تأشيرة العمل الحرّ الآمن من مختلف المحاذير، ومن حملات التفسيق والتضليل والتكفير التي شهدتها العصور الإسلاميّة الوسيطة. عصور الصراعات المذهبيّة والانحطاط الفكري والحضاري التي ما يزال بين المسلمين اليوم من يحنّون إليها ويحاولون دفع عجلة التّاريخ إلى الوراء والعودة بالنّاس إلى تلك الصراعات المذهبيّة المؤدلجة وإلى الحجر على العقل البشري لفائدة فهوم بشريّة لا تكتسي أيّة قداسة ولا يمكن أن تتحوّل إلى دين يلغي وظيفة الدّين والعقل جميعا.

نعم من حقّ الدّين أن تكون له ثوابته. ومن حقّ المؤمنين أن يكون لهم حدّ أدنى مشترك من العقائد البسيطة والتعاليم السهلة الميسورة التي تكون في متناول الجميع. وفي نفس الوقت يكون من حقّ التاريخ أن يسير قدما إلى الأمام دون أيّة عوائق أو عراقيل تمنعه من التقدّم في سيره الطبيعي أو تفرض عليه السير البطيئ الذي يمنع الأمّة والشعوب الإسلاميّة من مسايرة ركب الحضارة ومن القدرة على صنع الحداثة. مثلما هو من حقّ الحياة أن تجد من المرونة والتسامح الفكري والدّيني ما يساعدها على المزيد من التوسّع في اعتماد العقل والتجربة وعلى النزول من عالم المثل والإغراق في الماورائيات إلى أوضاع الواقع الحيّ لتحدّد على ضوئه حاجياتها الحقيقيّة ومشاغلها الحيويّة. ولتبحث من خلاله عن حلول مشاكلها المتجدّدة المتغيّرة. وذلك ما لا يحصل إلاّ من خلال الاعتراف بمشروعيّة الاختلاف وتعدّدية الفهوم والمواقف ووجهات النظر وأن يكون رائد الجميع في كلّ ذلك طلب الحقيقة النسبيّة. وليس السعي وراء الحقيقة المطلقة التي اختصّ الله بعلمها وفيها قال القرآن الكريم **"وما يعلم تأويله إلاّ الله"**. ولا بدّ لضمان ذلك أن يتجرّد المفسّرون من التعصّب المذهبي ومن طلب نصرة المذهب ولو كان على حساب الحقيقة والنزاهة الفكريّة والموضوعيّة العلميّة. وأن يكونوا جميعا مقتنعين بأنّ هذه المرونة العقليّة والموضوعيّة العلميّة والتسامح الدّيني هي حدها الخصال الثقافيّة الكفيلة بكسر حدّة ثنائيّة "التفسير والتأويل" التي خلّفتها عصور الانحطاط. واستبعاد ما بينهما من تعارض وهمي أنتجه التعصّب المذهبي، خصوصا وأنّهما كانا في صدر الإسلام بمعنى واحد يشهد بذلك القرآن

نفسه الذي ورد فيه لفظ التأويل سبع عشرة مرّة جميعها تقريبا بمعنى التفسير، نكتفي منها بقول اللّه تعالى في سورة يوسف " وكذلك يجتبيك ربّك ويعلّمك من تأويل الأحاديث ". وقوله كذلك في سورة الكهف " سأنبئك بتأويل مالم تستطيع عليه صبرا ".

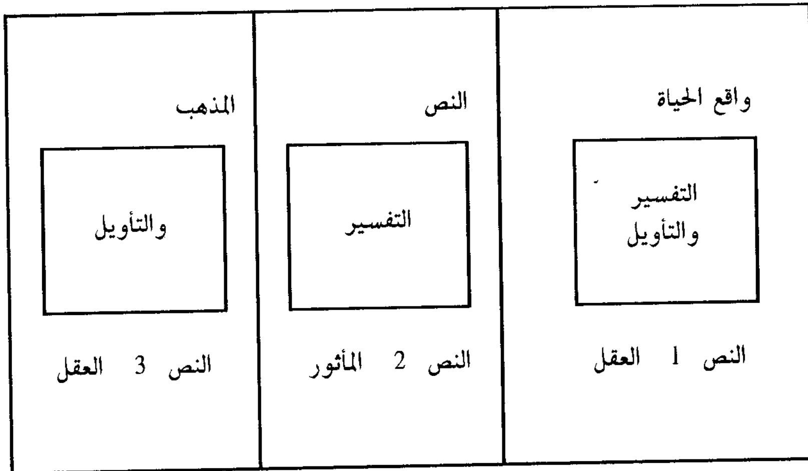
ولمّا كان **التفسير يقوم في أساسه على علاقة ثلاثيّة قوامها التفاعل بين ثلاثة عوامل هي أركان العمليّة التفسيريّة المتمثّلة في النّصّ، والعقل، والواقع الموضوعي**، فقد استعمل القرآن عبارة التأويل في تفهّم الدلالات الدّقيقة التي لا يظهر فيها المعنى المقصود إلاّ ببذل شيئ من الجهد الفكري وإعمال الرّاي وإجالة النظر لفكّ الرّموز واستقراء القرائن حتّى يمكن للمفسّر أن يتمثّل المعنى المعبّر عنه تمثّلا واضحا، وهذا ينطبق على أحدث تعاريف التّفسير: **"هو عمليّة فكريّة غايتها الإضافة إلى النّصّ الأول وإعطائه معنى جديدا لم يكن له من قبل."** ذلك أنّ عمليّة التفسير ليست مجرّد تكرار للنّصّ وما قيل حوله وإنّما هي عمليّة تبلغ ذروتها، وتحقّق غايتها وأهدافها من خلال عرض الفكرة نفسها والكشف عمّا تحمله من معاني مستحدثة لم يُكشَفْ عنها من قبل، بنقل هذه الفكرة إلى صورة أو صور أخرى جديدة مبتكرة، أو مقتبسة يكون منها دليلٌ كافٍ على أنّ مفسّر النّصّ قد فهمه فعلا، وأنّه فكّر فيه وتدبّر معانيه، ولم يكتف بما هو جاهز من تفكير غيره.

كذلك كانت السنّة النبويّة قد استعملت لفظ " التأويل " في معنى التفسير وذلك ما نجده في دعاء النّبيّ لعبد اللّه بن عبّاس " اللّهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التأويل "وكذلك جرى الاستعمال المتداول في اصطلاحات المفسّرين وعلماء الدّين وعلماء اللّغة ابتداء من الجاحظ (ت 254هـ) إلى المبرّد العالم النحوي(ت 276 هـ) إلى شيخ المفسّرين ابن جرير الطبريّ (ت 310 هـ) فجميعهم استعملوا لفظي التفسير والتأويل بمعنى واحد فقد عنون الطبري تفسيره الكبير بعنوان " جامع البيان في تفسير القرآن "ولكنّه في نفس الوقت كان يعنْونُ لتفسير الآيات بقوله " القول في تأويل قوله تعالى. الخ"

وهذا يعني أنّ التفسير والتأويل ظلاّ يؤدّيان نفس المعنى ونفس الوظيفة إلى أواخر القرن الثالث الهجري، حيث توسّعت دائرة الاختلاف في العقائد. والمواقف والمناهج وتراكمت الإشكاليات الحادّة التي لا تقبل الحلّ إلاّ بإلغاء أحد المتعارضين مع استحالة إنكار الواقع القائم وصعوبة التنكّر لفهوم موروثة أصبحت معدودة من صلب الدّين فصارت الحاجة ملحّة إلى التوفيق بين ما يبدو ظاهره التعارض، وما أكثر التعارض يومذاك : تعارض حادّ بين مقالات المتكلّمين، تعارض بين المثال المرسوم لسلوك المسلمين، وبين الواقع المرّ الذي يعيشونه، تعارض بين بعض الأحاديث النبويّة وبين نصوص القرآن المصدر الأوّل للعقيدة والتشريع، تعارض بين نصوص السنة النبويّة نفسها دفع بابن قتيبة (تـ 276 هـ) إلى إنجاز كتابه " تأويل مختلف الحديث، "فكانت محاولات التوفيق تلك أقوى العوامل التي أعطت التأويل مفهوما جديدا تجاوز حدود مفهوم التفسير المتداول والمتعارف عليه بين النّاس يومذاك، وكان بالإمكان أن تمرّ هذا النّقلة النّوعيّة بسلام كما مرّت من قبلها نقل نوعيّة غيرها، وكان ممكنا اعتبارها تطوّرا طبيعيا في مسيرة الحركة التّفسيريّة لولا الصراعات المذهبيّة، والعقديّة منها على الخصوص، والدليل على ذلك أنّ النّاس على اختلاف توجّهاتهم لم يتّخذوا أيّة ردود فعل سلبيّة من تأويلات ابن قتيبة في كتابه " تأويل مختلف الحديث " رغم بلوغه حدّ التعسّف والتكلّف في كثير من تأويلاته، ورغم بلوغه حدّ الضحالة والإسفاف أحيانا في محاولاته التوفيقيّة، وليس لمهادنته من سبب سوى أنّ تأويلاته لا تنال من أيّة مقالة كلاميّة ولا تمسّ أيّ مذهب عقدي أو فقهي.

أمّا حين صار التفسير والتأويل تكريسا للقرآن وتطويعا لنصوصه لخدمة مقالات مذهبيّة وحين صار كلّ فريق من المتكلّمين وأصحاب العقائد يعتبر ما يدعم مقالته من القرآن محكما وما ينقضها أو يعارضها متشابها يتحتّم تأويله، فقد كان من الطبيعي أن يوضع التأويل والمؤوّلون في قفص الاتّهام، وأن يوضع المانعون للتأويل بإطلاق في قفص الاتهام أيضا ولكن بتهم مغايرة وبذلك انفصل التأويل عن التفسير، وسار كلّ منهما في اتجاه غير الذي سار فيه الآخر، فأصبح التأويل يعني كلّ

تعامل فيه عدول عن دلالات ظاهر النّصّ إلى دلالات محتملة يقتضيها السياق أو تقتضيها قرينة أو قرائن مصاحبة لهذا النصّ، وانصرفت جهود المؤوّلين في الأساس إلى تحليل بنية الجملة القرآنيّة، وتفهّم السياق الذي وردت فيه وتبيّن المحاذير العقديّة والفكريّة والتطبيقيّة التي قد يجرّ إليها الوقوف عند ظاهر النّصّ بينما يكتفي المفسّرون بإعراب الجمل القرآنيّة والتذكير بالنكت البلاغيّة التي ذكرها البلاغيون، إضافة إلى الاستمرار في بيان غريب القرآن أو رواية حديث، أو أثر، أو قصّة يستطاع بها فهم النّصّ القرآني، وتحوّلت العلاقة بين التفسير والتأويل من علاقة تكامل إلى علاقة تعارض وتناقض، وقد أفضت المحاولات التوفيقيّة التي عرف بها الفكر الإسلامي الوسيط إلى تقسيم التأويل، الى محمود مذموم، وبذلك تعدد المثلث التفسيري فبعد أن كان النص والعقل في خدمة الحياة خلال الصدر الأول وعصر الوحدة من التفسير والتأويل، صارت اللّغة والمأثور التراثي في خدمة النّصّ بقطع النظر عن علاقته بالواقع، وعن خدمته أو عدم خدمته للوعي الفكري والحياة، ثمّ اشتدّ الصراع المذهبي، فأصبح النّصّ والعقل جميعا في خدمة المذهب، ويمكننا تجسيم هذه المراحل الثلاث في الأشكال التّالية :



وإذا كنّا لا ننكر أنّ مسيرة التفسير والتأويل في الفكر الإسلامي قد عرفت الكثير من مناهج التأويل المذموم، ممّا جعل الكثير من التأويلات عبارة عن دعاوى لا برهان على صحّتها، فإنّ ذلك لا ينفي وجود مواقف تفسيريّة مذمومة تقوم على إقصاء المخالف في الرّاي والفهم يرفضها الإسلام، ولا ينفي كذلك إقبال المسلمين في عصور الانحطاط على اختيار الحلول الأسهل والمتمثّلة في الرّفض جملة وتفصيلا دون تمحيص ودون انتقاء، ولا ينفي أيضا أن جميع المقالات والمذاهب والتيارات التي أقصيَت لم تكن قد حوكمت من خلال قراءة مبادئها ومضامين مقالاتها وإنّما حوكمت ورفضت بناء على دعاوى الخصوم ومقالاتهم فيها.

وعلى هذا الأساس فإنّ وجود تأويل مذموم ومؤوّلين متعصّبين لمذاهبهم لا يبرر منع التأويل ورفضه بإطلاق، كما أنّ وجود فقهاء غير أتقياء يتزلّفون بفقههم إلى ذوي السلطان، ويتاجرون بفتاواهم لا يكون مبرّرا لغلق باب الاجتهاد إلاّ لدى العجزة والضعفاء الذين لا يستطعون معالجة الموقف بما يستبعد الخطر دون أن يكون له أثر سيئ أو ينتج عنه ضرر.

وهكذا فقد كان لسوء الفهم وآنعدام الموضوعيّة، وغياب مناهج البحث العلمي من ناحية، وللتعصّب المذهبي، ولنوعية المخاطبين والجمهور الذي يتعامل معه كلّ فريق من الفرق الكلاميّة والمذاهب الفقهيّة من ناحية أخرى آثارها الواضحة في حمل جمهور المسلمين في عصور التوقّف والانحطاط على منع التأويل وتحويله إلى نوع من التهمة يعاب بها المؤوّلون في دينهم وإيمانهم، وتضعهم في مصافّ الضالّين والفسقة، بل كثيرا ما تتجاوز التهم ذلك إلى رمي المؤوّل بالزّندقة والكفر وقد أفضى هذا الصراع إلى نتائج خطيرة يأتي في مقدّمتها :

1 - اندثار فرق ومذاهب ومقالات كثيرة. وضياع ثروات من المدوّنات الفكريّة المتولّدة عن نشاطات في الفهم والتفسير والتأويل لها خصوصياتها أنتجتها الفرق والمذاهب المندثرة ولم تكن مرغوبا فيها لدى المذاهب التي كتب لها البقاء وكانت لها الغلبة. ولو وصلت تلك التفاسير

والمدوّنات إلى أيدي الباحثين في العصور اللاّحقة لغيّرت الكثير من الحقائق السّائدة ولهدمت الكثير من المواقف والأحكام التي أملاها الحكم على الفرق والمذاهب والمقالات من خلال ما يقوله عنها خصومها.

2 - التباس الجهازالمفاهيمي فقد عمد كلّ فريق من أصحاب المقالات الكلاميّة إلى اعتبار الآيات والنّصوص القرآنيّة التي تدعّم مواقفهم ومقالاتهم محكمة، واعتبار سواها ممّا يناقض مواقفهم أو لا يخدم أغراضهم من المتشابهات التي يتحتّم تأويلها، الأمر الذي جعل مقاييس تحديد المحكم هشة رجراجة، لا تعين على تحديد المفاهيم تحديدا موضوعيّا خاليا من التمذهب والانطباعية، وهو واقع يحتّم على الباحثين في مسألة التفسير والتّأويل أن يقفوا عند هذه الإشكاليّة ويحاولوا حلّها بتحديد المفاهيم بدقّة أكثر وموضوعيّة أكمل. فماهو المحكم؟ وماهو المتشابه من القرآن؟

المحكم مصطلح قرآني يقصد به النّصّ القرآني الذي لا تزدحم فيه الدلالات، ولا يكون له إلاّ معنى واحد واضح لا يزاحمه أيّ معنى آخر مزاحمة مساواة أو مقاربة.

وأمّا المتشابه فهو كلّ نصّ قرآني تتنازعه دلالات مختلفة ويزدحم فيه معنيان فأكثر ليس لأيّ منها ما يرجّحه على غيره، وفي هذا السياق يكون من المتحتّم تسجيل الملاحظات التّالية :

1 - 2 : إنّ استعمال " آيات " بصيغة النكرة في قوله : " "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أمّ الكتاب وآخر متشابهات" يفيد القلّة. وهذا يعني أنّ نسبة المحكم من القرآن أقلّ بكثير من نسبة المتشابه ممّا يجعل الحاجة إلى إعمال العقل ترجيحا واستقراء واستنتاجا أوكد من الحاجة إلى النّقل.

2 - 2 : إنّ تقسيم القرآن إلى محكم ومتشابه إنّما هو بالنسبة إلى أهل اللّغة الذين أنزل فيهم القرآن وفي خصوص قضاياهم ومشاغلهم ومشاكلهم التي يعيشونها، أمّا بالنسبة إلى غيرهم ممّن لا يملكون ناصية

اللّغة فالقرآن كلّه متشابه. وما أقلّ نسبة العرب المسلمين الذين يحذقون أساليب اللّغة العربيّة وفنونها بالمقارنة إلى غيرهم من المسلمين المستعربين ومن الذين لا يتكلّمون العربيّة لغة القرآن أصلا في كلّ مكان ممّا يجعل آي القرآن جميعه متشابها بالنسبة إليهم ويحتّم تيسير معانيه لهم.

3 - 2 : إنّ تقسيم القرآن إلى محكم ومتشابه إنّما هو في مستوى الفهم اللّغوي فقط، أمّا حين يتعلّق الأمر بمستوى التطبيق والتنزيل في الواقع فإنّ التقسيم يصبح ثلاثيّا.

أ) آيات محكمات في مستوى اللّغة والتطبيق وهي أقلّ من القليل بالنسبة إلى حجم النصوص القرآنيّة وعدد آياته الجملية، ومن أمثلة هذا النّوع قوله تعالى : " **فصيام ثلاثة أيّام في الحجّ وسبعة إذا رجعتم، تلك عشرة كاملة** "وقد نضيف إلى هذا النّوع كلّ ما وضحته تطبيقات الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم كالصلاة والطهارة، والحجّ والزّكاة ... الخ.

ب) آيات محكمات في مستوى الفهم اللّغوي لكنّها متشابهات في مستوى التطبيق والتنزيل في الواقع، وهي جميع الآيات والنصوص القرآنيّة المفهومة الواضحة معانيها من حيث الدلالات اللّغويّة، ولكنّها لا تخلو من إشكالات تطبيقيّة واحتمال أكثر من وجه لتنفيذ تعاليمها وتنزيلها في الواقع العملي، ومن أوضح أمثلتها قول اللّه تعالى في رخصة الإفطار في يوم رمضان : " **فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدّة من أيّم أخر** "فالآية صريحة الدلالة على إباحة الإفطار في يوم رمضان للمريض والمسافر، وعلى وجوب القضاء في وقت لاحق، لكنّها تصبح متشابهة حين يتعلّق الأمر بكيفيّة القضاء، وهل هو واجب على الفور ؟ أم هو واجب على التراخي ... الخ ؟

يضاف إلى ذلك أنّ ظهور أيّة إشكالات جديدة تطرح تساؤلات مستحدثة: وافدة أو متولّدة قد يحوّل النّصوص القرآنيّة المحكمة إلى متشابهة في حدود الجزئيات موضوع الإشكال على الأقل، ممّا يجعل

الكثير من الآيات المحكمة في بعض المواقف والأحكام والجزئيات متشابهة في جزئيات أخرى، ومن أوضح الأمثلة لذلك قول الله تعالى : "**وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب**" فقد اعتبرها جلّ المفسّرين القدامى محكمة الدلالة على هول يوم القيامة. لكن تقدّم العلم الحديث واكتشافه دوران الأرض منحها أبعادا جديدة لم تكن لها من قبل فأصبح المفسّرون المحدثون يعتبرونها مظهرا من مظاهر الإعجاز القرآني وإشارة إلى هذه الحقيقة العلميّة قبل أن يكتشفها العلم الحديث. وغير هذا النّصّ القرآني كثير من النّصوص التي أضفى عليها التّقدّم العلمي وتطوّر النظم معانيَ مستحدثة ومنحها دلالات جديدة لم تكن لها، ولم يفكّر فيها المفسّرون السّابقون أصلا.

ج) آيات ونصوص قرآنيّة متشابهة في مستوى اللّغة فما بعده وهي أكثر القرآن.

1 - غلبة التهيّب والخشية نتيجة خلط عصور الانحطاط والتّوقّف الحضاري بين المقدّس وغير المقدّس حيث نسيَ النّاس أو تناسَوْا أنّ التفسير والتّأويل ما هما إلاّ نتاج فكري بشري متأثّر بما يكتنفه من عوامل ومؤثّرات تطبعه بطابع وقته، فخلطوا بين نصوص الوحي المقدّس وبين ما أنتجه العقل حول هذا المقدّس، فأضفوا شيئا من القداسة على كثير من التفاسير وأصبحوا يتعاملون معها وكأنّها بديل عن القرآن، وأصبحت في نظرهم متعالية عن النّقد والمراجعة، فضلا عن الإضافة والتعديل أوالتجاوز، ممّا ساهم بقوّة في تجميد الحركة التّفسيريّة.

مستقبل التفسير والتأويل

من خلال ما تقدّمت الإشارة إليه من نتائج خطيرة تتأكّد الحاجة إلى تجديد التفسير والتأويل، وإلى استمرار الحركة التفسيريّة في عطائها دون توقّف، ويتأكّد عدم كفاية ما أنتجه أيّ جيل سابق للوفاء بحاجة الأجيال اللاّحقة، وذلك للأسباب التّالية :

1 - أنّ التفسير والتّأويل كليهما نتاج تفاعل بين عوامل ثلاثة : أحدها ثابت وإثنان متغيّران.

1 - 1 : أمّا الثابت فهو النّصّ القرآني بصيغ ألفاظه وأبنية جمله، وأمّا المتغيّران فهما :

1 - 2 : العقل البشري باختلاف مستوياته الذهنيّة وتباين طباع أصحابه وأمزجتهم النّفسيّة والوجدانيّة ومدى تأثّر كلّ واحد منهم بالظروف المحيطة به وبمعطيات الواقع الموضوعي الذي يكتنفه.

1 - 3 : الواقع التّاريخي بتحوّلاته وضغوطه الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

ومتى توفّر في المعادلة متغيّر واحد كانت التيجة متغيّرة، فكيف يكون التفسير ثابتا جامدا وفيه متغيّران مقابل ثابت واحدا ؟ ! ! وكيف يكون التفسير ثابتا ومسيرته تشهد له بالتغيّر الحركيّ المستمر ؟ ! فقد نشأ التفسير والتأويل وتطوّرا تبعا لتحوّلات تاريخيّة متوالية،

العقل

التفسير والتأويل

الواقع النص

فكانت وفاة النّبيّ أوّل تحوّل تاريخي حاسم تولّدت عنه الحاجة إليالتّفسير واستوجب ظهور نشاط تفسيريّ حقيقيّ لم تكن الحاجة تدعو إليه قبل ذلك، ثمّ كانت الفتوحات الكبرى منعرجا هامّا في حياة المسلمين

أفضى إلى احتكاك حضاريّ مباشر بين العرب المسلمين وغيرهم من الأمم التي فتحوا بلدانها واختلطوا بأهلها ممّا وفّر لهم قدرا من المثاقفة لم يكن متوفّرا من قبل تولّدت عنه معطيات جديدة وطرح تساؤلات وإشكالات لم تكن مطروحة وولّد حاجات لم تكن قائمة في الفترات السّابقة عن تلك الفتوحات الواسعة.

ثمّ حدثت الفتنة الكبرى لتفتح الأبواب واسعة للانقسامات السياسية والاختلافات العقديّة والفكريّة التي كانت لها آثارها واضحة على مسيرة الحركة التفسيريّة، ثمّ جاءت حركة الترجمة لتفتح فضاءات جديدة للأفكار والإشكالات والتساؤلات الوافدة ولتحدث تأثيرا عميقا في الفكر الإسلامي، ولتوسّع دائرة الاختلاف والتّنوّع والتعدّديّة الفكريّة، ولتعمّق الهوّة بين العقل والنّقل، حيث صبغت جانبا مهمّا من مدوّنات التفسير والتأويل ومقالات المتكلّمين بصبغة الفلسفة والجدل العقلي.

يضاف إلى ذلك ما كان للبيئة المحلّية والمحيط الاجتماعي والجغرافي من تأثير واضح في طبع التفسير والتأويل بطابع محلّي.

وأخيرا جاءت الاكتشافات العلميّة الحديثة لتفتح أنظار المفسّرين على حقائق ومضامين جديدة مستحدثة لم يعرفها المفسّرون السّابقون استوجبت مراجعة الكثير من المواقف والمفاهيم ومن التفاسير والتأويلات السّائدة.

2 - السبب الثّاني المستوجب لتجديد التفسير والتّأويل واستئناف المسيرة التفسيريّة دون عوائق ودون خشية أو تهيّب يتمثّل في أن لا أحد من النّاس ولا جيل من أجيال البشريّة يمكن أن يزعم أو يدّعي لنفسه أنّه أحاط بتأويل المتشابه من القرآن وقد صرّح القرآن نفسه بأنّه لا يعلم تأويله إلاّ الله، الأمر الذي يجعل جميع التأويلات والمحاولات التفسيريّة المتعلّقة بهذا النّوع من النّصوص القرآنيّة لا تعدو مجرّد اجتهادات بشريّة وتخمينات ظنّية لا يصحّ التعبّد بها، ولا يمكن الارتقاء بها إلى مستوى الثوابت والمسلّمات الدّينيّة والفكريّة.

3 - إنّ النصوص المحكمة رغم وضوح معانيها وصراحة دلالاتها فإنّه لا يمكن لفرد مهما بلغ من العلم، ولا جيل مهما كان مكانه من مسيرة التّاريخ أن يتكهّن بما قد يثار حولها لاحقا من إشكاليات الفهم والتطبيق: الوافدة منها والمتولّدة، التي تجعل المحكم متشابها في بعض أبعاده وجزئيّاته، ومن أوضح الأمثلة في هذا السّياق آية مصارف الزكاة والصّدقات : "**إنّما الصّدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرّقاب والغارمين وفي سبيل اللّه وابن السّبيل، فريضة من اللّه، واللّه عليم حكيم** "

فلئن كانت الآية محكمة لا يعتريها أدنى تشابه أو التباس من حيث دلالتها اللّغويّة فإنّ انقراض جلّ هذه المصارف بحكم تغيّر النّظم الإداريّة والاقتصاديّة، وتطوّر العلاقات الدّوليّة، ووسائل النقل، وطرق الإنتاج والتعامل المالي وغيرها، أثار ومازال يثير الكثير من الإشكالات التطبيقيّة الكبرى المتعلّقة بفقه الزكاة في ظلّ الاقتصاد الحديث، لا يمكن أن يحلّها الموجود الفقهي والتّفسيري الموروث عن الأجيال السّابقة، وإنّما يتطلّب مراجعة جذريّة وإعادة نظر شاملة في التعامل مع مثل هذه النّصوص وهي كثيرة تمسّ جميع جوانب الحياة.

4 - إنّ اختلاف النّاس في مستويات الفهم وفي القدرة على معرفة ما ورد في نصوص القرآن من معاني ودلالات، وتفاوتهم في العلم بمقاصد الشريعة الإسلاميّة يفرض التعامل مع نصوص القرآن بمستويين لا يمكن الاستغناء عن أيّ منهما، بحيث يكون **التّفسير بمثابة العمل لتوفير الحدّ الأدنى المشترك، من الفهم بين جميع المسلمين والذي لا يستغني عنه أحد منهم، ليبقى التأويل بمثابة الجهد السّاعي إلى تجاوز الحدّ الأدنى المشترك لتوفير حاجة النّخب والمستويات الذهنيّة العالية** .إذ لا يكون من المقبول عقلا ولا دينا أن نمنع التّأويل لنسوّي بين جميع النّاس في الحدّ الأدنى المشترك، بينما الواجب أن يعمل المسلمون على الارتقاء بالفيئات الدينا والاقتراب بها الى مستوى النّخب وليس العكس.

5 - **إنّ عالميّة الثقافة، وطموح الثقافة الإسلاميّة إلى فرض وجودها في العالم يحتّم على المسلمين تجديد خطابهم أسلوبا ومضمونا** ويدعوهم إلى بذل جهود أكثر لتذليل صعوبات فهم القرآن على النّاس : المسلمين منهم وغير المسلمين، حتّى يتيحوا لهم فرصة التعامل المباشر مع جوهر الثقافة الإسلاميّة وخلاصتها.

أمّا في خصوص العلاقة بين التفسير والتأويل فإنّها رغما عمّا أقامته عصور الانحطاط بينهما من وجوه التعارض **فإنّها تبقى علاقة تكامل يكون فيها التّفسير بمختلف وسائله وأدواته النّقليّة واللّغويّة والأسلوبيّة الفنّية بمثابة الخطوة الأولى في طريق البيان والتوضيح والكشف على المعاني القريبة ليكون التّأويل بمثابة الخطوة الثّانية التي لابدّ منها لتجاوز منطوق النّصّ وظواهر ألفاظه وصولا إلى المسكوت عنه والكشف عن المعاني البعيدة التي لا يصل إليها إلاّ الخبراء من أهل العلم والفكر.**

ومن ثمّ يكون التّفسير والتّأويل وجهين لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما أو الاكتفاء بأحدهما عن الآخر، الأمر الذي يجيز القول عن يقين واقتناع بأنّ التأويل من غير تفسير مستحيل، وأنّ تفسيرا لا يعقبه تأويل هو جهد ضائع لا يضيف جديدا. فالتفسير هو المدخل والبوّابة التي لابدّ للمؤوّل من المرور عبرها لاقتحام ساحات التّأويل الواسعة. على أنّ ذلك التكامل وذلك التّداخل بين التّفسير والتّأويل لا ينفيان أنّ ثمّة فوارق لابدّ من الوقوف عندها، نذكر منها :

1 - **أنّ التفسير أعمّ من التّأويل إذ هو يستعمل في جميع النّصوص بينما يخصّص استخدام مصطلح التّأويل في تفسير النّصوص ذات الطّابع الإلزامي والتي لابدّ من تحويلها إلى ممارسات عمليّة تطبّق على صعيد الواقع بما فيها من نصوص عقديّة وتشريعيّة** بحيث لا تنحصر مسؤوليّة المؤول في مجرّد الفهم

وإنّما تتجاوز الفهم المجرّد إلى البحث عن معنى يضمن توفير الحلّ اللاّزم لمشكلة قائمة فعلا في مستوى الاعتقاد أو التطبيق، بحيث يحتاج **إلى التّأويل المشرّع الذي لم يوفّق إلى الحكم المناسب، أو المجادل الذي لم يوفّق إلى المخرج الآمن الذي يضمن له الخروج من المأزق بسلام أو يجنّبه الحرج على الأقل. ولذلك استخدم مصطلح التّأويل بكثرة في تفسير النّصوص الدّينيّة وفي نصوص الدّساتير، والقوانين، والاتّفاقيات الدّوليّة، والقرارات الصادرة عن الهيئات الأمميّة والمنظّمة** للعلاقات الدّوليّة ... الخ

ومن هذا المنطلق تكون وظيفة المؤوّل أعقد وأوسع من وظيفة المفسّر إذ يكون عليه أن يضع في اعتباره مختلف المعاني المحتملة والدلالات الممكن الاستفادة منها، الأمر الذي يجعل العمليّة التّأويليّة تتجاوز مجرّد التعامل مع النّصّ لتكون مصطبغة بالذّات العارفة وبما للمفسّر والمؤوّل من خلفيات وضغوط من ناحية، وبتأثير الواقع والمحيط من ناحية أخرى باعتبار أن المؤوّل يعيش واقعا حيّا يزدحم بالمشاغل والمشاكل التي اقتضتها ظروف زمانيّة ومكانيّة معيّنة، ومحاطا بظروف اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة معيّنة لا يمكن له أن يعزل فكره عنها، ولا يستطيع أن يغضّ النّظر عن معطياتها وتأثيراتها الإجابيّة والسّلبيّة.

2 - **أنّ وظيفة التّفسير تكاد تنحصر في فهم معاني ألفاظ النّصّ ومفرداته اللّغويّة، والإخبار بدليل ما يعتقد المفسّر أنّه مراد اللّه تعالى من النّصّ القرآني** فتارة يكون دليله بيتا أو أبيات من الشعر العربي القديم يستشهد بها، و تارة يكون دليله في رواية حديث نبوي أو خبر من السّنة، أو إخبار بسبب نزول الآية موضوع التّفسير، وتارة يكون الدليل إعرابا نحويّا أو تفكيكا لصيغة صرفيّة أو توضيحا لأسلوب بلاغي.

أمّا وظيفة التّأويل فتنصرف إلى الاهتمام بالمعاني العامّة للنّصّ وبدلالات الصيغ والاستعمالات المكوّنة لبنية النّصّ وتفهّم القرائن والسياقات

الحافّة بجمل هذا النّصّ ومضامينه ومن ثمّ يكون التّأويل إخبارا بما يعتقد المؤوّل أنّه المراد من النّصّ.

على هذا الأساس يكون التّفسير أقرب إلى القطع بالمراد من اللّفظ أو من الآية بصورة تقريبيّة شبه جازمة نظرا لوجود الدّليل المؤيّد لهذا الفهم وهو دليل نقلي غالبا _ إن لم نقل دائما _ بينما يقوم التّأويل على أساس ترجيح احتمال على آخر، ومن ثمّ فالمؤوّل العقلاني لا يدّعي لنفسه العصمة ولا ينكر على مخالفيه أن تكون لهم تأويلات مغايرة، ممّا يفتح الباب لتعدّد الفهوم وتنوّع التّأويلات وتعايش الآراء المختلفة.

وبهذا التمييز يكاد يكون التّفسير بالمأثور والمنقول هو التّفسير، والتفسير بالرّأي وإعمال النظر لتحقيق الإضافة النّوعية هو التّأويل، أو لنقل **إنّ التفسير هو علم الرّواية وإنّ التّأويل هو علم الدّراية الذي يضبط القواعد والأصول التي يقتدر بها المفسّرون** على استثمارما توفّره لهم الرّواية من ناحية، وبنية النّصّ من ناحية أخرى من أدلّة لإخراج المعنى في ثوب جديد يفضي بهم إلى الإضافة وإلى إنتاج نصّ جديد.

وما دام التفسير مرتبطا أكثر بالرّواية وبعلوم الوسائل فإنّه يكون قابلا لاستنفاد وسائله وأدواته، ومعرّضا إمّا للجمود والتّوقّف عن عطاء الجديد وإمّا للمراجعة والتجاوز والتجديد، بينما يبقى التّأويل الأداة الفضلى للإضافة والعطاء المستمرّ، وضمان مواكبته المتغيّرات والقدرة على الاستجابة لمشاغل الأجيال البشريّة والانسجام مع مختلف التّطوّرات الحضاريّة.

وفي الختام فإنّه يمكن القول بأنّه إذا صحّ تقسيم التّأويل إلى تأويلات محمودة لابدّ لها من توفّر شروط معيّنة وضوابط معلومة، وإلى تأويلات مذمومة لم تحترم تلك القواعد والشروط والمواصفات، فإنّه يجوز القول بوجود تفسير محمود منتج، وتفسير أجدب عاطل مذموم، ولا بدّ من أن يضع الباحثون في هذه المسألة في آعتبارهم أنّ

النصّ - أي نصّ - إنما يفهم من خلال تلبّسه بالواقع وتعبيره عن مشاغل أهله وأنّ النّصّ القرآني لا يشذّ عن هذه القاعدة، ولذلك **فكلّما كان النّصّ قريب العهد من زمان نزوله وكلّما كان أقرب من مكان تنزيله وألصق بظروف البيئة التي نزل فيها كان أكثر وضوحا للمخاطبين به وأقلّ حاجة للتّفسير والتّأويل، وكلّما طال به الزمان أو نأى به المكان واختلفت من حوله الظروف والأحوال إلاّ واشظتدّت حاجته إلى التّأويل حتّى يضمن قدرا أفضل من الملاءمة لمشاكل الحياة ومن القدرة على الاستجابة لمشاغلها.**

وإنّ رفض التّأويل الذي هيمن على عصور الانحطاط، وما يزال له بعض الحضور لدى نسبة لا بأس بها من مسلمي اليوم، إنّما جاء نتيجة طبيعة لمحاولات أقلمة الواقع مع النّصّ وإخضاعه له، ولأنّ التّأويل يناقض هذا التّوجّه الذي ساد في العصر الوسيط ويعمل على أقلمة النّصّ مع الواقع وتطويعه لخدمته بضروب من التّفهّم والتدبّر حتّى يكون القرآن عامل دفع إلى الأمام ووسيلة لترقية الحياة وتطوير الواقع نحو الأفضل ليكون مصداقا لقوله تعالى : " **قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربّي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربّي ولو جئنا بمثله مددّا** " الكهف 109.

وقوله أيضا : " ولو أنّ ما في الأرض من شجر أقلام والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات اللّه " لقمان 27.

فما الذي لا ينفد من كلام اللّه وما الذي لا تدرك نهايته من نصوص القرآن ؟ لا شكّ أنّ المعنيّ بالحديث في الآيتين ليس آيات القرآن وألفاظه إذ هي جميعها معدودة متناهية وقابلة للإحصاء والاستقصاء، وإنّما الذي لا ينفد ولو نفدت البحار في تدوينه هي معاني القرآن ومضامينه ومقاصده، ومن ثمّ جاءت مشروعيته استمرار التفسير والتّأويل وعدم توقّف مسيرته فليس لأحد ولا لجيل أن يدّعي لنفسه الإحاطة بمراد اللّه

من كتابه، واستنفاد معانيه أو يحجر على النّاس وعلى الأجيال اللآحقة أن يفهموا القرآن ويفسّروه في استقلال عن فهوم أسلافهم، ووفق ما يتاح لهم من معطيات جديدة وآليات فهم مستحدثة.

وليس لأحد ـ ولا لجيل من أجيال المسلمين ـ مهما علا شأنه في العلم والفهم أو في التقوى والصلاح أن يجعل من آجتهادات البشر دينا يحمل الناس والأجيال على آعتناقه والوقوف عند حدوده وقوفا يمنعهم من الإضافة ويحرمهم حقّهم في التعامل مع نصوص القرآن بطريقهم وحسب حاجاتهم ومشاغل عصرهم.